Distribution: Restricted EB 2003/80/R. 28/Rev.1 18 December 2003
Original: English البند 11(ب)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية مدغشقر

من أجل

برنامج الترويج لزيادة الدخل الريفي

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز القرض v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع مدغشقر 3

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6

جيم – عناصر البرنامج 7

دال – التكاليف والتمويل 9

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 13

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	**I.**	**COUNTRY DATA**	
		البيانات القطرية	**الأول –**
2	**II.**	**PREVIOUS IFAD FINANCING IN MADAGASCAR**	
		تمويل الصندوق السابق في مدغشقر	**الثاني –**
3	**III.**	***CADRE LOGIQUE*** **(LOGICAL FRAMEWORK)**	
		الإطار المنطقي	**الثالث –**
8	**IV.**	***ORGANIGRAMME*** **(ORGANIZATIONAL CHART)**	
		التنظيم الهيكلي	**الرابع –**
9	**V.**	***FLUX FINANCIER*** **(FLOW OF FUNDS)**	
		تدفق الأموال	**الخامس –**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك ملغاشي
1.00 دولار أمريكي	=	200 6 فرنك ملغاشي
001. فرنك ملغاشي	=	0.000161 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية مدغشقر

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

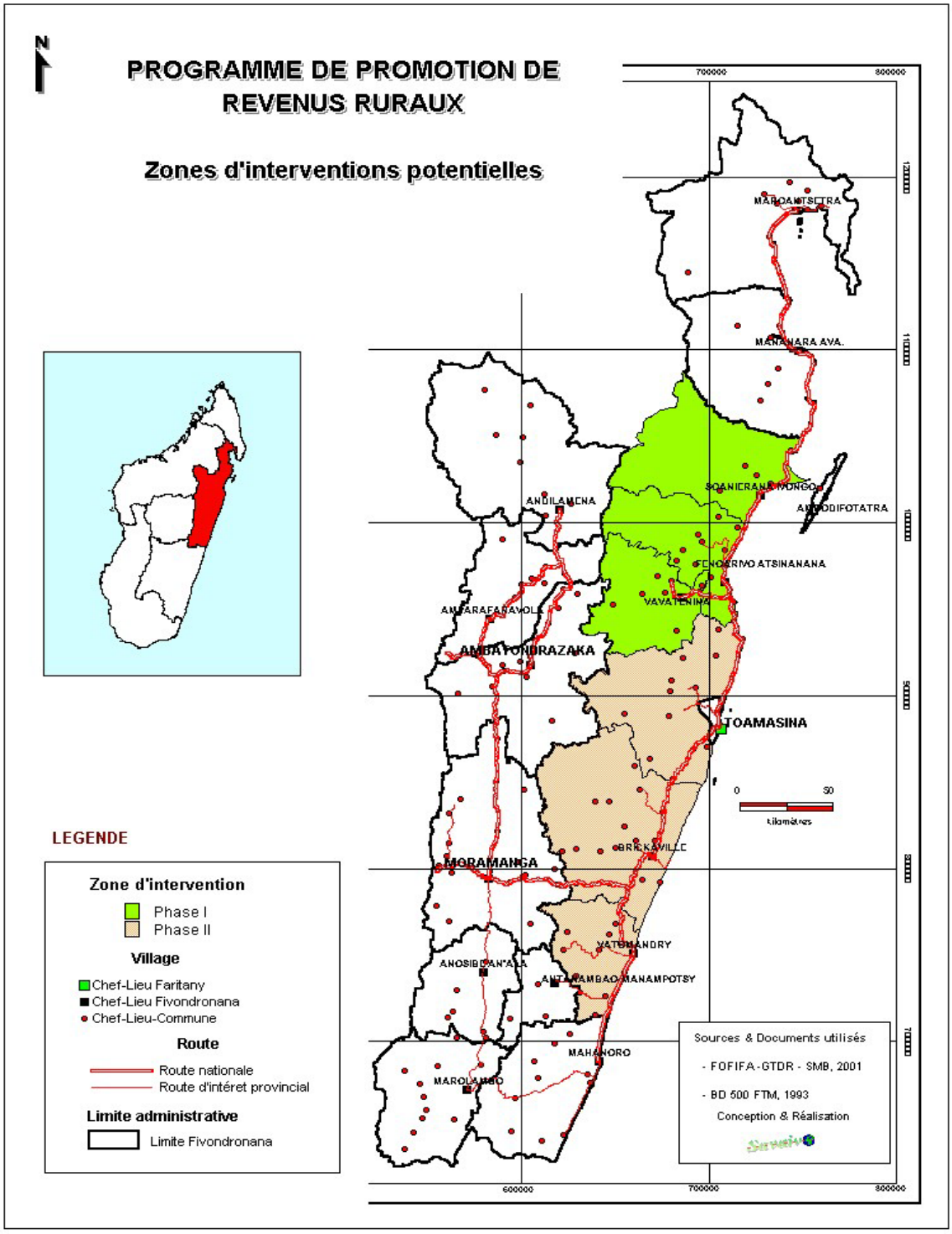

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية مدغشقر

برنامج الترويج لزيادة الدخل الريفي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية مدغشقر
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
التكلفة الكلية للمشروع:	25.2 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	10.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 14.50 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهة المشاركة في التمويل:	صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية
قيمة التمويل المشترك:	7.66 مليون دولار أمريكي تقريبا
شروط التمويل المشترك:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل فائدة بواقع 1% ورسم خدمة مقداره 1% في السنة على المبالغ المسحوبة وغير المسحوبة
مساهمة المقترض:	5.22 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين ومشتركون آخرون في البرنامج:	0.85 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ سيكون المستفيدون من البرنامج بصورة مباشرة أو غير مباشرة المزارعين أصحاب المزارع الصغيرة الذين يقطنون في 25 منطقة محددة والتي تشكل منطقة البرنامج في مقاطعة تواماسينا. يبلغ عدد السكان المستهدفين نحو 000 30 أسرة (مجموع عدد أفرادها نحو 000 200 نسمة)، ويتوقع أن يشاركوا بهمَّةٍ في الأنشطة التي يدعمها البرنامج. ونظراً إلى ارتفاع نسبة تفشّي الفقر في المنطقة (87%)، سيكون جميع المستفيدين تقريباً دون خط الفقر.

لماذا هم فقراء؟ أسباب الفقر في ريف مدغشقر عديدة، ويعزى معظمها إلى العزلة الجغرافية، ورداءة البنى التحتية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات والأسواق، وانخفاض إنتاجية المزارع نتيجة لقلة الأصول المنتجة. وثمة أسباب هيكلية للفقر الريفي المتفاقم في منطقة البرنامج، وهي: ركود أحجام إنتاج المحاصيل النقدية بسبب قلة تجديد المزارع الصغيرة وصيانتها وتضاؤل جودة الناتج وانخفاض الأسعار الدولية لبعض المحاصيل (لا سيما البن) وانخفاض النسبة المئوية من القيمة السوقية النهائية للمحصول التي تؤول إلى صغار المنتجين، بسبب تناقص الكفاءة في سلاسل جمع المحاصيل وتسويقها. غير أنه توجد في المنطقة إمكانيات هائلة، وإذا توفر الدعم المناسب يمكن أن يحدث توسُّع كبير في إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية وتسويقها وبيعها.

ما الذي سيفعله لهم البرنامج المقترح ؟ سيستفيد صغار المزارعين من مجموعة آليات تهدف إلى: استعادة الصلات بين المنتجين ووسطاء السوق؛ وإعادة إقامة القاعدة الإنتاجية وتشجيع التنوُّع في إنتاج وتسويق المحاصيل التي ينتجها المنتجون أصحاب المزارع الصغيرة والمؤسسات الأخرى؛ وتعزيز الهياكل المجتمعية (بما فيها شرائح السكان الضعيفة) لتمكينها من تحمُّل مسؤولية تنميتها هي نفسها.

كيف يشارك المستفيدون في البرنامج؟ سيشارك المستفيدون – من خلال مجموعات وروابط ينشئها أو يعززها البرنامج – في التخطيط والتنفيذ لضمان استجابة الأنشطة لمصالح أصحاب المزارع الصغيرة وأولوياتهم. وستقوم منظمات المنتجين، بمساعدة من مقدمي الخدمات بموجب عقود، ببيان الدعم الذي يحتاجون إليه من البرنامج. وستستفيد منظمات المنتجين من خدمات استشارية ودعم مالي لتمويل استثماراتهم الجماعية.

تكاليف البرنامج والخطة التمويلية. سيبلغ مجموع تكاليف البرنامج على مدى ثماني سنوات نحو 28.25 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الطوارئ. سيقدم الصندوق منها نحو 14.50 مليون دولار (51% من تكلفة البرنامج)؛ ويقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية نحو 7.66 مليون دولار أمريكي (27%)؛ وتقدم الحكومة، بما فيها السلطات المحلية، ما يعادل 5.22 مليون دولار أمريكي (19%)، ويقدم المستفيدون وغيرهم من شركاء البرنامج نحو 0.85 مليون دولار أمريكي (3%).

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية مدغشقر
من أجل
برنامج الترويج لزيادة الدخل الريفي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية مدغشقر بما قيمته 10.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.50 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج الترويج لزيادة الدخل الريفي.. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تقع جزيرة مدغشقر، البالغة مساحة اليابسة فيها 841 587 كيلومتراً مربعاً، في شرق أفريقيا بين خطَّي عرض 12 جنوباً و25 جنوباً. قُدِّر عدد سكانها بنحو 16 مليون نسمة في عام 2001، وهم يزدادون بنسبة 3% في السنة، مما يعني أن عدد السكان سيتضاعف كل 25 سنة. يعيش نحو 80% من السكان في مناطق ريفية ويستمدّون معظم دخلهم من مزارع صغيرة تقل مساحة الواحدة منها عن 1.5 هكتار في المتوسط. السكان موزعون توزُّعاً غير متسق: فالكثافة السكانية تزيد عن 50 نسمة للكيلومتر المربع في المنطقتين الوسطى والشرقية؛ بينما تتراوح بين 10 نسمات و50 نسمة للكيلومتر المربع في المنطقتين الجنوبية والشمالية؛ وتقل عن 10 نسمات للكيلومتر المربع في باقي المناطق. يتركز نصف السكان في المنطقتين الوسطى والشرقية اللتين تشكلان أقل من ثلث مساحة البلد بأسره. يبلغ مجموع مساحة مقاطعة تواماسينا، الذي سينفذ فيه البرنامج أنشطته، 000 71 كيلومتر مربع، ويقدر مجموع عدد سكانه بثلاثة ملايين نسمة (80% منهم يسكنون الريف).

2 - شهدت مدغشقر، منذ استقلالها في عام 1960 حتى عام 1970، نمواً متواضعاً. وفي الخمسة والعشرين سنة التالية شهدت انخفاضاً حاداً في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، الذي انخفض بما يزيد عن 40% بين عامي 1970 و1995. ومكنت عودة الاستقرار السياسي في الفترة 1994–1995 الحكومة من تحقيق استتباب الأحوال تدريجياً إلى حدٍّ يمكِّن من بعث النمو الاقتصادي بواسطة برنامج إصلاحات اقتصادية شاملة. وقُدِّر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ 3.9% في عام 1998، بنحو 4.5% في عام 1999، وارتفع إلى 4.8% في عام 2000، و5.9% في عام 2001،

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

حين قُدِّرَ الدخل القومي الإجمالي للفرد بمبلغ 260 دولاراً أمريكياً (مقارنة بمبلغ 470 دولاراً في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء). وتحسَّن وضع المالية العامة تحسُّناً كبيراً خلال السنوات الست الماضية: فانخفض عجز الميزانية الذي كان يزيد على 8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 إلى أقل من 3% في السنوات الأخيرة. وانعكس هذا الاستقرار المالي أيضاً في معدل التضخم المالي، الذي هوى من 61% في عام 1994 إلى أقل من 7% في الفترة 1997–2001. وأصبحت مدغشقر في عام 2001 مؤهلة للمساعدة بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن المتوقع أن تُعلَنَ نقطة الانجاز بنهاية عام 2003.

3 - غير أن مدغشقر وقعت، في بداية عام 2002، في أزمة سياسية شديدة. فبعد انتخابات رئاسية في عام 2001 كان التنافس فيها قوياً، اختلف المرشحان الرئيسيان، رئيس الجمهورية آنذاك ورئيس بلدية العاصمة، على نتيجة التصويت ونشب صراع مرير بينهما على السلطة دام ستة أشهر. وعُزِلَت أجزاء كبيرة من البلد بحواجز على الطرق وتدمير جسور. وكانت الخدمات العامة في حكم المشلولة. وأدت الاشتباكات العنيفة إلى مقتل نحو 100 شخص. وانتهت الأزمة بعد اعتراف دولي واسع النطاق بالسيد رافالومانانا زعيماً شرعياً في أواخر حزيران/يونيو. وأعيد فتح الطرق، واستأنفت الموانئ عملياتها، وبدأ ترميم الجسور المدمرة، وبدأت إعادة سلامة النظام المالي إلى نصابها، وعادت الإدارة العامة إلى وضعها العادي.

4 - كان للأزمة عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. فحدث انحسار هائل في النشاط الاقتصادي، وتوقفت السياحة وصادرات الصناعة التحويلية توقفاً يكاد يكون تاماً. ونتيجةً لذلك، يقدَّر أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنحو 10% في عام 2002. وكان العطل الذي أصاب القطاع الريفي والزراعة محدوداً نوعاً ما، لأن موعد الحصاد الرئيسي حلَّ بعد أن كانت الأزمة قد انتهت؛ غير أن الأسر الريفية عانت كثيراً من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ومن قلة المنافسة في القطاع التجاري الذي يعاني نقصاً في النقود، فكان يدفع أسعاراً زهيدة للمنتجات الزراعية.

5 - اتخذت الحكومة الجديدة موقفاً صارماً تجاه حسن الإدارة وقدمت برنامج إنعاش إلى المجتمع الدولي في اجتماع للجهات المانحة عقد في تموز/يوليو 2002، فلاقى دعماً قوياً. وضعت الخطة ثلاث أولويات قصيرة الأجل للفترة التالية مباشرة، التي تتراوح من 12 إلى 18 شهراً، وهي: تدابير اجتماعية للطوارئ لتخفيف حدة الفقر الذي رفع رأسه من جديد (بما في ذلك الإعفاء من الرسوم المدرسية، مع تقديم معونة تغذوية لتلاميذ المدارس) وإيجاد وظائف مؤقتة للفقراء في مشاريع أشغال عامة؛ وإنعاش النشاط التجاري في القطاع الخاص وصادرات الصناعات التحويلية؛ وإدارة نقدية ومالية متينة لإيجاد بيئة مستقرة للتنمية الاقتصادية. وشددت على ضرورة مكافحة الفساد وتحسين إدارة المال العام (العمل جارٍ في إعداد مرسوم يقتضي من الموظفين العموميين أن يعلنوا بانتظام عن الأصول التي لديهم).

6 - يعترف البرنامج الحكومي بالدور الأساسي لقطاع الزراعة في تنمية البلد وفي رفع مستويات المعيشة في الريف، ويضم بين أهدافه مشاركةَ فقراء الريف في التنمية الاقتصادية، وزيادة دخول المنتجين، وترويج الصادرات الزراعية. ومن الضروري التزام الحكومة بتنمية الريف. وكان من شأن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أواخر التسعينات من القرن الماضي أن أخفى التفاوتَ المذهلَ بين الصناعات التحويلية (خاصة المنسوجات) في المناطق الحضرية لتجهيز الصادرات؛ ومرفقَي السياحة وصيد الأسماك اللذين كانا محرك النمو الاقتصادي؛ والقطاع

الزراعي الراكد. وبينما ارتفعت قوة الإنفاق في المدن بنسبة 18%، في الفترة 1997–1999، انخفضت قوة إنفاق المستهلكين في الريف بنسبة 5 في المائة.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

7 - منذ عام 1979، أسهم الصندوق في تسعة مشاريع إنمائية في مدغشقر بمبلغ مجموعه نحو 92 مليون دولار أمريكي. أُنجِزَت سبعةٌ من هذه المشاريع وما زال اثنان جاريين، وهما: مشروع تحسين وتنمية الزراعة في الشمال الشرقي، ومشروع تنمية حوض ماندراري الأعلى – المرحلة الثانية. حتى عام 1996 كانت المشاريع تعاني تأخيرات خطيرة في التنفيذ نتيجة لعدم كفاية التمويل النظير وسوء توقيته؛ وثقل إجراءات الشراء؛ والإفراط في تقدير قدرة المستفيدين على المساهمة في أشغال الإصلاح والصيانة؛ وعدم كفاية قدرة الوكالات الحكومية على تقديم الخدمات اللازمة. ومنذ عام 1997 فما بعد، كان معنى دفع الأموال النظيرة في حينها، وبخاصة اعتماد استراتيجيات أكثر تشاركاً، وشراء الخدمات من مصادر خارجية في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أن حدثت تحسينات كبيرة في سرعة تنفيذ المشروع. غير أن محدودية إمكانيات وصول أصحاب المزارع الصغيرة إلى المدخلات والخدمات – التي ازدادت تفاقماً بسبب رداءة أحوال الطرق، ورداءة تنظيم السوق، وقلة الائتمانات المؤسسية، والاعتماد على نظام إرشاد عام ضعيف لتحسين التكنولوجيا ونشرها – قُلِّصت الفوائد التي تولدها أنشطة المشروع.

8 - من بين الدروس التي ينبغي تعلُّمُها من خبرة الصندوق في حافظة مدغشقر، ما يلي: (i) أن مشاركة المستفيدين في التخطيط والتنفيذ أساسية لضمان توافُق أنشطة المشروع توافقاً تاماً مع أولويات المستفيدين، وينبغي الحرص على ضمان شمول المجموعات المحرومة (المعدمين، والنساء، وأصحاب المزارع الصغيرة جداً، إلخ.) في عملية اتخاذ القرارات؛ (ii) ينبغي أن تركز مشاريع الصندوق على عدد محدود من مجالات النشاط وأن تستطلع إقامة شراكات مع جهات مانحة أخرى ومشاريع جارية تعالج قضايا أخرى ذات أهمية للمجموعة التي يستهدفها الصندوق، لا سيما الإصلاح الأساسي للطرق، والصحة، والتغذية، والبنية التحتية الاجتماعية، إلخ؛ (iii) لم يسفر نهج الإرشاد التقليدي عن طريق القطاع العام عن الآثار المرغوبة، ولذلك يجب العمل على إيجاد نماذج جديدة لنقل التكنولوجيا وتكييفها للخصائص المحلية والطلب الذي تشترك فيه منظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، مع موظفي الحكومة حيثما أمكن ذلك؛ (iv) لا يمكن اعتماد تكنولوجيات بصورة مستمرة لزيادة الإنتاجية الزراعية دون معالجة مجموعة من القيود تشتمل على قاعدة البنى التحتية الريفية للفقراء (الطرق الريفية، والبنى التحتية للأسواق، ومرافق التخزين) وقلة إمكانيات الوصول إلى أسواق المدخلات والمخرجات وإلى الخدمات المالية؛ (v) نظراً إلى ارتفاع مستوى الفقر، ينبغي دعم رسملة المزارع؛ (vi) من الضروري تشجيع وتعزيز المجموعات ومنظمات المنتجين، ولكن حيوية المجموعة تتوقف على وجود مصالح مشتركة يعيِّنها الأعضاء أنفسهم، وتكون مدعومة بموارد كافية وسرعة في الأداء لضمان تماسك المجموعة واستدامتها.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع مدغشقر

9 - الأرز هو المحصول الرئيسي لمدغشقر ويشكل النشاط الرئيسي لمعظم المزارعين الفقراء في الريف؛ وبناءً على ذلك ركز الصندوق والجهات المانحة الأخرى على إنتاج الأرز المعتمد على الري لسنوات كثيرة. وبينما ساعدت

هذه الجهود على المحافظة على المناطق المزروعة بالري أو زيادتها، وعلى تقليل سرعة تدهور البيئة، وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي، كانت الآثار على النمو الزراعي الإجمالي وعلى دخول أصحاب المزارع الصغيرة غير ذات شأن. ويمكن تفسير ذلك جزئياً ببيئات اقتصادية–كلية وسياسية غير مواتية، ولكن العوائد المالية من الأرز – فوق كل شيء – لا سيما إذا بيع فور حصاده، منخفضة جداً بحيث لا تترك للمُزارع فائضاً بعد دفع تكاليف الاحتياجات المباشرة للأسرة. وفي البيئة المتأثرة بالسوق بصورة متزايدة يمكن للتنويع بزراعة محاصيل أعلى قيمةً أن يغني عن الحاجة إلى بيع الأرز العالي القيمة، اللازم لتلبية احتياجات الأسرة الاستهلاكية، وتوفير دخل يمكن استخدامه لشراء المدخلات الضرورية لتحسين إنتاجية المزرعة.

10 - كما جاء في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لمدغشقر التي وضعها الصندوق، بينما تستمر عمليات الصندوق في مدغشقر في تحسين إنتاج الأرز في الأراضي المروية سيُقَدَّمُ الدعم أيضاً لسلسلة عريضة من الأنشطة الأخرى في المزرعة وخارجها، استجابةً لمتطلبات التغذية والأمن الغذائي ولفرص السوق. وسوف يشكل التنويع الاقتصادي، والصلات بالسوق، وتقليل تكاليف المعاملات، عناصر هامة في العمليات المستقبلة، بغية زيادة الإيرادات التي يحصل عليها صغار المزارعين من الأنشطة الإنتاجية. وتكمن الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية الصندوق في مدغشقر فيما يلي: (i) تحسين وصول فقراء الريف إلى التكنولوجيات لزيادة الإنتاجية وتوليد زيادات في الغلة للسوق؛ (ii) إعادة رسملة المزارع لترجمة تحسين الوصول إلى التكنولوجيات والمدخلات إلى زيادات في الإنتاج، بما في ذلك تحقيق الإمكانيات التي لم تتحقق بعد لزيادة الإنتاجية في المناطق المروية؛ (iii) تحسين شروط وصول فقراء الريف إلى الأسواق بعمليات تهدف خصيصا إلى تحسين البنى التحتية للنقل بغية تقليل تكاليف المعاملة وتشجيع وصول القطاع الخاص إلى المناطق النائية، وتعزيز القدرة التفاوضية لأصحاب المزارع الصغيرة في مقابل المشغِّلين الخاصّين الذين يعتمدون عليهم للوصول إلى السوق؛ (iv) دعم تنمية النظم المالية الريفية؛ (v) دعم الحكم المحلي بتعزيز تطبيق اللامركزية على الهيئات الإدارية العامة.

11 - **الأساس المنطقي للبرنامج المقترح واستراتيجيته.** علاوة على العوامل الاستثنائية (كالأزمة السياسية التي وقعت في عام 2002، مثلاً، وتكرر الأعاصير التي أصابت المقاطعة بشكل يفوق العادة في السنوات الأخيرة)، توجد لزيادة سوء الفقر الريفي في مقاطعة توماسينا جذور هيكلية عميقة، وهي: ركود أحجام إنتاج المحاصيل النقدية بسبب قِدَم المزارع الصغيرة وقلة تجديدها وصيانتها؛ وتناقُص جودة المنتجات؛ وانخفاض الأسعار الدولية لبعض المحاصيل (لا سيما البن)؛ وانخفاض النسبة المئوية من القيمة السوقية النهائية التي يحصل عليها صغار المنتجين، بسبب قلة الكفاءة في سلاسل جمع المحاصيل وتسويقها.

12 - أصبحت طرق الصادرات التجارية من المحاصيل النقدية للمنطقة معطلة إلى حدٍّ كبير، مما أدى إلى وجود سلاسل أسواق طويلة ومكلفة، وقلة في المكافآت على الجودة، وعدم نقل إشارات السوق إلى المنتجين، وجعل نُظُم جمع المحاصيل تفتقر إلى الكفاءة والقدرة التنافسية، وانخفاض الأسعار التي يحصل عليها المنتجون وتقلُّبها. هذه الأعطال هي انعكاس لعدم وجود سلسلة أسواق متكاملة – وعدم وجود هذه السلسلة يؤذي المشغِّلين التجاريين وكذلك صغار المنتجين، لا سيما أشدهم ضعفاً، الذين غالباً ما يوجدون في أكثر المناطق عزلةً، ويواجهون أخطر العقبات المتعلقة بالأرض والمالية فتمنعهم من صيانة مزارعهم وتجديدها، وهم أقل الناس معرفة بتطور السوق وفرصها، ولذلك

يكونون آخر من يستطيع المشاركة فيها. ومع ذلك، لا يستطيعون – بسبب ما يواجهونه من عقبات متعلقة بالأرض وغيرها – اعتماد استراتيجية للعودة إلى زراعة المحاصيل الغذائية ويعتمدون بوجه خاصٍّ على بيع المحاصيل النقدية. وهم في وضع ضعيف جداً في علاقتهم مع المشغِّلين التجاريين الذين يجمعون المحاصيل، وبذلك يكونون في أضعف موقف للتفاوض على الأسعار.

13 - غير أنه توجد فرص كبيرة للتنمية في المقاطعة، وهي: أن المنطقة مناسبة من الناحية البيئية لزراعة أنواع مختلفة كثيرة من المحاصيل التصديرية (البن، والقرنفل، والليتشي، والفلفل، والقرفة، والفانيلاّ، والبهارات الأخرى، والزيوت العطرية، إلخ.) التي توجد فيها إمكانيات للتحسين أكثر كثيراً مما يتبين من الأداء الحالي، من حيث الغلة والإنتاج والجودة والتنوع والقيمة المضافة. وفيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية يمكن تحسين الأداء كثيراً، لا سيما من حيث الغلة وبواسطة تحسين استخدام المياه حيثما وجدت ظروف مواتية. وتوجد أيضاً إمكانيات كبيرة للتنويع (تربية الحيوانات الصغيرة، وزراعة الخضار في الحدائق، مثلاً) ولم تُستغَلَّ بعدُ استغلالاً تاماً.

14 - يبدو أن المحاصيل التصديرية هي المجال الذي يمكن أن تتحقق فيه أسرع النتائج من حيث زيادة الدخل، شريطة تحسين الوصول إلى السوق واستعادة الصلة بين المنتجين والمشغِّلين التجاريين. يمكِّن هذا النهج في الأجل القصير من تحسين دخل المنتجين وضمانه، في الوقت الذي يحسِّنُ فيه توجيهَ الإنتاج إلى طلب أسواق الصادرات. وفي الأجل الطويل يمكِّن من إعادة تثبيت القاعدة الإنتاجية وتنويعها وتطوير شراكات بين صغار المنتجين والمشغِّلين التجاريين تكون مفيدة للطرفين.

15 - إزاء هذه الخلفية، سوف يسعى البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- استعادة الصلات بين المنتجين ووسطاء السوق/المصدرين من خلال خلق "محاور شراكة" تربط ما بين أصحاب الحيازات الصغيرة المنظمين والمشغلين التجاريين الأكبر وتتمحور حول الأنشطة التي يدعمها الصندوق والرامية إلى زيادة كفاءة السلاسل المختارة التي تربط المزرعة بالسوق بطريقة تتسم بالفائدة المتبادلة في مناطق مختارة تتصف بميزة نسبية في إنتاج المحاصيل القابلة للتسويق.
- تقوية الهياكل المجتمعية بالتداوب مع الديناميكية التي ولدتها محاور الشراكة، مما يمكِّن الهياكل المجتمعية من تحمل المسؤولية عن تنميتها دون استبعاد المجموعات الضعيفة، وذلك باتخاذ تدابير موجَّهة لمقابلة أثر العقبات الكبيرة التي يحددها أصحاب الحيازات الصغيرة، وبذلك تحسين وتنويع القاعدة الإنتاجية للمحاصيل النقدية والغذائية على السواء.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

16 - **منطقة البرنامج:** سيعمل البرنامج، في مقاطعة تواماسينا، في بعض مناطق محاور الشراكة التي لديها ميزة نسبية لإنتاج المحاصيل الموجهة للأسواق. وسيتم، خلال مرحلة أولية مدتها ثلاث سنوات، اختيار هذه المناطق من

الأقضية الثلاثة (فافاتينا، وفنريفي الشرقية، وسوانيبرانا–إيفونغو) التي توجد فيها إمكانية للوصول وتركُّزٌ لأصحاب المزارع الصغيرة، الذين ينتجون أو توجد لديهم إمكانيات لإنتاج فوائض للسوق، يشكِّلان عوامل إيجابية لبدء البرنامج بنجاح. وستُوَسَّع مناطق النشاط لتشمل أقضية أخرى أثناء المرحلة الثانية، على أساس الطلب الوارد من منظمات أصحاب المزارع الصغيرة وشركات التجارة الزراعية.

17 - **المجموعة المستهدفة:** ستكون المجموعة التي يستهدفها البرنامج بصورة رئيسية أصحاب المزارع الصغيرة الذين يعيشون في 25 منطقة من مناطق محاور الشراكة التي تشكِّلُ منطقةَ البرنامج في مقاطعة تواماسينا. يبلغ عدد السكان المستهدفين 000 30 أسرة (نحو 000 200 نسمة)، يتوقع منهم أن يشاركوا مشاركة إيجابية في الأنشطة التي يدعمها البرنامج. ونظراً إلى تفشّي الفقر في المنطقة (87%) سيكون كل المستفيدين تقريباً دون خط الفقر.

18 - وبينما يمكن اعتبار الأغلبية الساحقة من سكان الريف فقراء، ويندرج 50% منهم في فئة الفقراء جداً، عيَّن التحليل الاجتماعي–الاقتصادي الذي أجري في مرحلة إعداد البرنامج أشد المجموعات ضعفاً، وهي: (i) الأسر الريفية التي لا تملك أرضاً تُذكر أولا تملك أرضاً على الإطلاق؛ (ii) النساء، والأسر الريفية التي ترأسها نساء؛ (iii) الأسر الريفية ذات الاقتصاد النقدي تقليدياً (هذه الأسر تعيش على إيجار المزارع التي أجَّرتها منذ عقود من الزمن، وقد تأثرت تأثُّراً كبيراً بانخفاض الغلة نتيجة لقِدَم المزارع ضمن نطاق تراجع أسعار السوق وعدم القدرة على تجديدها؛ ولأنها تركت الاكتفاء الذاتي في الغذاء كاستراتيجية منذ عقود خلت، أصبحت الآن مضطرة إلى بيع الأصول لشراء الغذاء)؛ (iv) الأسر التي تعتمد بصورة رئيسية على زراعة المحاصيل البعلية (لا تملك أرضاً مروية تذكر أو لا تملك أرضاً مروية على الإطلاق). سوف يسعى البرنامج جاهداً لضمان شمول هذه المجموعات البالغة الضعف شمولاً تاماً بفوائد البرنامج باعتماد استراتيجية تشمل جلسات عمل في المجتمعات المحلية في بداية تنفيذ البرنامج، لتعيين القطاعات الضعيفة وأولويات مختلف المجموعات ذات المصلحة. ومما يسهِّل هذه العملية التقليدُ القويُّ المتمثل في التضامن الاجتماعي على صعيد الفوكونتاني (المجتمع القروي). وسيشمل دعم البرنامج للحكم المحلي تدريباً على القراءة والكتابة، وتدريباً لأغراض السلطات المحلية المنتخبة، وحلقات عمل للتقييم الذاتي على جميع المستويات كأدوات لضمان عدم وجود حواجز تعترض سبيل المشاركة في أنشطة البرنامج. وستلبى الاحتياجات المحددة للمجموعات الضعيفة من خلال مشاريع صغيرة.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

19 - **أهداف البرنامج:** الهدف الإنمائي للبرنامج هو الحد من الفقر الريفي في مقاطعة تواماسينا بزيادة الدخل الريفي وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على تحمل مسؤولية تنميتها. والهدف الإجمالي هو زيادة دخل صغار المنتجين في منطقة البرنامج وضمان هذا الدخل بصورة مستدامة، وضمان أمنهم الغذائي والتغذوي. للبرنامج هدفان محددان هما: (i) تيسير وصول صغار المنتجين إلى الأسواق وزيادة قيمة منتجاتهم بواسطة: (أ) ترشيد نظم جمع المحاصيل؛ (ب) تعزيز موقفهم التفاوضي؛ (جـ) تحسين نوعية المنتجات؛ (د) تطوير شراكات بين مجموعات المنتجين والمشغِّلين التجاريين، بالتحديد لزيادة القيمة المضافة على مستوى المنتجين، وإدخال منتجات أو أصناف جديدة؛ (هـ) تحسين شروط نقل المنتجات (زيادة إمكانيات الوصول المادية)؛ (ii) التكثيف المستدام بيئياً للقاعدة الإنتاجية لفقراء الريف، بما في ذلك المجموعات الأشد ضعفاً، وتنميتها وتنويعها، وذلك بواسطة: (أ) تحسين الحكم المحلي، وتمكين المجموعات

الضعيفة من المشاركة مشاركة فعالة في آليات عملية التنمية؛ (ب) تعزيز منظمات المنتجين؛ (جـ) تيسير الوصول إلى الخدمات المالية الريفية؛ (د) تقديم خدمات استشارية زراعية جيدة؛ (هـ) تقديم دعم مالي للاستثمار من قبل صغار المنتجين.

جيم – عناصر البرنامج

20 - سيتألف البرنامج من أربعة عناصر، هي: (i) دعم تطوير المحاور والشراكات التجارية، (ii) دعم تحسين تنظيم القطاع الريفي والقاعدة الإنتاجية الريفية، (iii) دعم الخدمات المالية الريفية؛ (iv) إدارة البرنامج ومساهمته في تحسين السياسات.

العنصر الأول: دعم تطوير المحاور والشراكات التجارية

21 - سيدعم هذا العنصر إنشاء 25 مركز وصول إلى الأسواق لتحسين وصول سكان الريف الذين يعيشون في كل منطقة من مناطق محاور الشراكة. وستتخذ مراكز الوصول إلى الأسواق هذه أشكالاً مختلفة، بما في ذلك مراكز لجمع المحاصيل النقدية، ومراكز لتجهيز المنتجات الزراعية (لتقطير الزيوت العطرية، مثلاً)، وتجميع صوامع الحبوب القروية، ومراكز خدمات لصغار الزُرّاع المنظَّمين حول مزرعة تجارية مركزية، أو مجموعة من عدة مراكز من هذا القبيل. وستتولى إدارةَ هذه المراكز اتحاداتُ منتجين تجمع بين الروابط الشعبية لمنتجين من القرى المجاورة، أو بالاشتراك بين هذه الاتحادات ومشغِّلين تجاريين، وذلك يتوقف على طبيعة النشاط والحاجة إلى التكامل مع عمليات لاحقة. سيموِّل البرنامجُ بناءَ البنى التحتية لمراكز الوصول إلى الأسواق؛ والدعم الفني والتدريب؛ ودراسات ومساعدة لتوسيع وتنويع أنشطة هذه المراكز، لا سيما لاستغلال فرص السوق المحلية؛ ومراجعة حسابات التشغيل السنوية.

22 - ومن بين الأنشطة المحددة ذات الأولوية ما يلي:

- **دعم المشغلين التجاريين** بغية مساعدة المشغلين المشاركين على تعيين أسواق جديدة، أو تكنولوجيات جديدة، أو منتجات جديدة يمكنها أن تُدِرَّ دخلاً أكبر أو أكثر تنويعاً، أو كلا الأمرين معاً، لصغار المنتجين من خلال شراكات تعاقدية.
- **بناء قدرات مقدمي الخدمات** بالتدريب على ضمان الجودة ومتطلبات أسواق الصادرات لمقدِّمي الخدمات الاستشارية لمراكز الوصول إلى الأسواق، والتدريب على تقنيات تقوم على كثافة اليد العاملة للموظفين وصغار المقاولين المشاركين في أشغال البنى التحتية.
- **تحسين الوصول المادي للمحاور**، بما في ذلك أشغال (تستخدم تقنيات تقوم على كثافة اليد العاملة) لربط محاور النشاط بالسوق؛ وتحسين ممرات المشاة التي تربط محاور النشاط بالقرى؛ وصيانة الطرق من خلال مساهمة تتناقص على مدى أربع سنوات؛ وتعزيز وسائط النقل الوسيطة.
- **صندوق الطوارئ اللاحقة للأعاصير**، سيُنشأ الصندوقُ بموجب البرنامج بغية إعادة بناء أي بنى تحتية وضعها البرنامج تكون قد تضررت بفعل الأعاصير، نظراً إلى قوة احتمال وقوع مثل هذه الكوارث الطبيعية أثناء مدة تنفيذ البرنامج.

العنصر الثاني: دعم تحسين تنظيم القطاع الريفي والقاعدة الإنتاجية الريفية

23 - سيتألف هذا العنصر من خمسة أنشطة مترابطة:

- **دعم الحكم المحلي** بغية بناء قدرة المجتمعات المحلية وضمان وصول الضعفاء إلى فوائد البرنامج، بتحسين الخدمات الاستشارية وتدريب قادة المجتمعات المحلية وأعضائها، وتوفير الدعم الفني والمالي لأنشطة أمن حيازة الأرض.
- **دعم تنظيمي لمنظمات المنتجين** بغية تعزيز الأساس التنظيمي لمنظمات المنتجين لتمكينهم من الاستفادة إلى أعلى حد ممكن من قاعدتهم الإنتاجية ومن الفرص التي يتيحها لهم البرنامج. ويشتمل هذا العنصر الفرعي على تعليم القراءة والكتابة، بالنظر إلى ارتفاع نسبة الأمية في منطقة البرنامج.
- **الدعم الفني والمالي للمنتجين** بغية تمكينهم من زيادة دخولهم وتنويعها (بواسطة أعمال تكثيف خفيفة، وإنشاء أو تحسين المزارع الصغيرة، ومشاريع الري الصغيرة)، مع تقليل مخاطر تدهور التربة بوسائل أشغال وقاية التربة وترميمها وتدابير تثبيت التّافي (الزراعة المتنقلة بطريقة القطع والحرق التي تتم ممارستها في مناطق سفوح الهضاب المزال عنها الغطاء الحرجي).
- **بناء قدرات مقدمي الخدمات** بتدريب مقدمي الخدمات في الحكم المحلي ونُهُج التمايز بين الجنسين والمشاركة، وفي مسائل فنية مختارة؛ وتدريب تجار المدخلات على نطاق صغير في القطاع الخاص لتمكينهم من أداء دور استشاري للمنتجين.
- **البحث والتطوير التطبيقيان:** سيدعم هذا العنصر الفرعي أنشطة البحث التطبيقي في مواضيع ينبغي تعيينها بالاشتراك مع صغار المنتجين ووسطاء السوق، بغية تحسين الممارسات الراهنة أو تطوير منتجات جديدة عُيِّنَت لها أسواق محتملة.

العنصر الثالث: دعم الخدمات المالية الريفية

24 - سيمول هذا العنصر أنشطة تساهم في تمكين أصحاب المزارع الصغيرة من الوصول بصورة مستدامة إلى الخدمات المالية التي تتحلى بالكفاءة وتكون مكيفة لتلبية احتياجاتهم. وتقع الأنشطة في ثلاث مجموعات:

- **الوصول إلى الخدمات المالية المحلية** بمساعدة مؤسسة مالية صغيرة على إقامة أو تحسين منافذ الخدمات المالية في المناطق الخمس والعشرين التي ستُنشأ فيها محاور شراكة.
- **إزالة القيود عن توفير الخدمات المالية** بالقيام بأنشطة تهدف إلى إزالة القيود التي تؤثر في مخاطر وكفاءة وتسعير مقدمي الخدمات في المناطق الريفية، بما في ذلك عقد حلقات عمل بين منظمات المنتجين والمؤسسات المالية الصغيرة، ودعم صياغة طلبات الائتمان وإعداد بيانات دخل نموذجية وبروتوكولات ائتمان لمشاريع مزارع صغيرة مختارة، وتدريب مندوبي الائتمان وإجراء دراسات لتطوير منتجات مالية جديدة وتحسين كفاءة المؤسسات المالية الصغيرة.
- **الدعم المؤسسي لمرفق المؤسسات المالية الصغيرة** بمساعدة الرابطة الفنية للمؤسسات المالية الصغيرة المتعاونة على جمع وتجهيز ونشر المعلومات عن هذا المرفق؛ وتسهيل إجراء دراسات وتحليلات ومناقشة للمسائل السياسية والتنظيمية.

العنصر الرابع: إدارة البرنامج ومساهمته في تحسين السياسات

25 - بالإضافة إلى تغطية تكاليف تنسيق البرنامج وإدارته، سيقدم هذا العنصر دعماً سياسياً وتشريعياً ومساعدة فنية ومالية لإعداد وتوزيع معلومات عن الأسواق والأسعار.

دال – التكاليف والتمويل

26 - **تكاليف البرنامج.** سيبلغ مجموع تكاليف البرنامج على مدى ثماني سنوات 28.25 مليون دولار أمريكي تقريباً، بما في ذلك الطوارئ. وأكبر عنصر في البرنامج هو دعم المحاور والشراكات التجارية، الذي يشتمل على استثمار كبير في تحسين الطرق وممرات المشاة، إذ يستأثر بـــ 11.40 مليون دولار أمريكي (44% من التكاليف الأساسية). وثاني أكبر عنصر هو دعم تحسين تنظيم القطاع الريفي والقاعدة الإنتاجية، إذ يستأثر بـــ 8.37 مليون دولار أمريكي (32%)، بينما تقدر تكلفة عنصر دعم مؤسسات البرنامج وسياسته وإدارته بـــ 4.50 مليون دولار أمريكي (17%)، وتكلفة عنصر دعم الخدمات المالية الريفية بـــ 1.58 مليون دولار أمريكي (6%). ويبلغ مجموع الاحتياجات من النقد الأجنبي 10.01 مليون دولار أمريكي، أو نحو 35% من تكاليف البرنامج. ويرد في الجدول 1 موجز لتكاليف البرنامج بحسب العناصر.

27 - **خطة التمويل.** من مجموع التكاليف البالغ 28.25 مليون دولار أمريكي، سيساهم الصندوق بمبلغ 14.50 مليون دولار (51% من تكلفة البرنامج)، ويقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية تمويلاً مشتركاً يبلغ نحو 7.66 مليون دولار أمريكي (27%)؛ وسوف تساهم الحكومة بما يعادل 5.22 مليون دولار أمريكي (19%)، وهذا يمثل حصراً قيمة الضرائب والرسوم التي تنازلت عنها الحكومة؛ ويساهم الشركاء الآخرون في البرنامج والمستفيدون منه بمبلغ 0.85 مليون دولار (3%). ويرد بيان خطة التمويل في الجدول 2.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العنصر	تكاليف البرنامج			% من النقد الأجنبي	% من تكاليف البرنامج
	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع		
ألف- دعم تنمية محاور المشاركة والشراكات التجارية	8.32	3.08	11.40	27	44
باء- دعم تحسين تنظيم القطاع الريفي والقاعدة الإنتاجية	4.78	3.59	8.37	43	32
جيم- دعم المنظمات المالية الريفية	0.37	1.21	1.58	77	6
دال- إدارة البرنامج والمساهمة في تحسين السياسات	3.17	1.32	4.50	29	17
مجموع التكاليف الأساسية	**16.65**	**9.21**	**25.86**	36	100
الطوارئ المادية	0.48	0.19	0.67	29	3
الطوارئ السعرية	1.09	0.60	1.70	35	7
مجموع تكاليف البرنامج	18.24	10.01	28.25	35	109

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		الصندوق		المستفيدون		المشغلون التجاريون		الأوبك		الحكومة المحلية		المجموع		نقد أجنبي		عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%				
ألف- دعم تنمية محاور المشاركة والشراكات التجارية	3.60	28.7	2.31	18.4	-	-	0.09	-	6.42	0.7	0.12	51.2	12.56	1.0	3.40	44.5	5.55	3.60
باء- دعم تحسين تنظيم القطاع الريفي والقاعدة الإنتاجية	1.07	11.6	6.23	67.9	0.64	7.0	-	-	1.24	-	-	13.5	9.19	-	3.92	32.5	4.19	1.07
جيم- دعم المنظمات المالية الريفية	0.10	6.1	1.56	93.9	-	-	-	-	-	-	-	-	1.67	-	1.26	5.9	0.30	0.10
دال- إدارة البرنامج والمساهمة في تحسين السياسات	0.45	9.3	4.38	90.7	-	-	-	-	-	-	-	-	4.83	-	1.42	17.1	2.97	0.45
إجمالي الصرف	5.22	18.5	14.50	51.3	0.64	2.3	0.09	0.3	7.66	0.3	0.12	27.1	28.25	0.4	10.01	100.0	13.01	5.22

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

28 - **التوريد:** ستنفَّذ عمليات التوريد وفقاً للمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق ولإجراءات الحكومة بقدر ما تكون مقبولة لدى الصندوق. وسيتم شراء السلع والمعدات التي تكلف 000 50 دولار أمريكي فأكثر من خلال عطاءات دولية تنافسية. ويجوز شراء السلع والمعدات التي تتراوح تكاليفها بين 000 10 و 000 50 دولار أمريكي من خلال عطاءات تنافسية محلية، بينما يمكن استخدام التسوُّق المحلي لشراء البنود التي تكلف أقل من 000 10 دولار أمريكي.وتُشترى السيارات من خلال إجراءات التسوُّق الدولي. ويُستخدم التسوق المحلي لشراء الخدمات من الاستشاريين ومقدمي الخدمات المحليين؛ ويُستخدم التسوُّق الدولي لتعيين استشاريين دوليين. وتُشترى الأشغال المدنية التي تكلف 000 10 دولار أمريكي فأكثر باستخدام العطاءات التنافسية المحلية، بينما يسمح باستخدام التسوُّق المحلي لشراء الأشغال المدنية التي تُقدر كلفتها بأقل من 000 10 دولار أمريكي.

29 - **الصرف من القرض.** سيصرف قرض الصندوق على مدى ثماني سنوات. وستفتح الحكومة حساباً خاصاً بالدولار الأمريكي في مصرف تجاري مقبول لدى الصندوق. وسيودع الصندوق، بناءً على طلب الحكومة، 000 700 دولار أمريكي في الحساب الخاص، الذي ستتم تغذيته بصورة دورية لدى تقديم الوثائق الملائمة.

30 - **الحسابات والمراجعة.** سيُفتح حساب برنامج بالعملة المحلية، وتُدفع فيه أموال من الحساب الخاص ومساهمة الحكومة. وسيستخدم حساب البرنامج لدفع النفقات وتديره وحدة إدارة البرنامج. وستراجع حسابات البرنامج وبياناته المالية سنوياً من قبل مؤسسة مراجعة حسابات معترف بها، تكون مقبولة لدى الصندوق. وفي غضون ستة أشهر من انتهاء السنة المالية يقدم المقترض تقرير مراجع الحسابات إلى الصندوق.

واو – التنظيم والإدارة

31 - ستتولى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية المسؤولية العامة عن البرنامج وضمان تكامل البرنامج مع البرامج الأخرى التي تديرها الوزارة أو التي تعمل في منطقة البرنامج. وستقر الوزارة خطط العمل والميزانيات السنوية وتضمن إدراجها في ميزانية الحكومة. وستشارك سلطات المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ البنى التحتية العمومية وتقوم بدور نشط في صيانة الطرق المحلية بتخصيص موارد من الميزانية للصيانة، في جملة تدابير أخرى.

32 - **الإشراف على البرنامج وتنسيقه.** ستُنشأ لجنة توجيهية وطنية تتألف من ممثلي الحكومة والجهات المانحة لتيسير التنسيق والإشراف على مستوىً عالٍ. وستُنشأ على الصعيد الإقليمي لجنة تنسيق إقليمية تتألف من ممثلي سلطات المقاطعات والمحافظات والشركاء الرئيسيين في تنفيذ البرنامج، لضمان اتساق البرنامج مع أهداف التنمية الإقليمية وتقديم توصيات، بما في ذلك توصيات بشأن اختيار مناطق محاور الشراكة، وأشغال تحسين الطرق بموجب البرنامج، واستخدام صندوق الأعاصير.

33 - **إدارة البرنامج:** سيكون تنسيق البرنامج وإدارته اليومية من مسؤولية وحدة إدارة البرنامج، التي تضم منسق البرنامج ومديراً مالياً وإدارياً، ومسؤولَ رصدٍ وتقييم، ومديرَ عملياتٍ يقوم بتنسيق أعمال فريق من ستة أخصائيين

(النظم الزراعية والتسويق والتجهيز والمشاريع الصغيرة والمؤسسات المالية الصغيرة، ومنظمات المزارعين والبنى التحتية الريفية). وسيقوم أخصائي في تسويق التجارة الزراعية، معيَّن دولياً، بدعم وحدة إدارة البرنامج خلال الثمانية عشر شهراً الأولى من البرنامج.

34 - **الرصد والتقييم:** سيكون تعريف وإدارة نظام رصد وتقييم البرنامج من مسؤولية وحدة إدارة البرنامج. وسيتخذ الأساس الذي يقوم عليه نظام الرصد شكل تقارير شهرية (للأرقام) وربع سنوية (للسرد والتحليل) تُقارَنُ بالإطار المنطقي وخطط العمل والميزانيات السنوية. وتدعو خصائص البرنامج المتصلة بنهج الشراكة، واستعمال المصادر الخارجية، ومساءلة مقدمي الخدمات، إلى نهجٍ مرنٍ وتشاركيٍّ لتقييم البرنامج بغية تقدير أثره وفوائده مقارنةً بالأهداف الموضوعة. وستكون وحدة إدارة البرنامج مسؤولة عن جمع المعلومات المرجعية، والقيام – بمشاركة المستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما فيهم مقدمو الخدمات – بوضع مؤشرات وأساليب لتقييم البرنامج. وسيجرى استعراضان، أولهما بعد 3 سنوات والثاني بعد 5 سنوات من بدء البرنامج لتقدير التقدم المحرز مقارنةً بالأهداف وأداء مقدمي الخدمات. وسيعين هذان الاستعراضان قضايا التنفيذ الرئيسية ويوصيان بحلولٍ، بما في ذلك إدخال تعديلات على تصميم البرنامج ونطاقه، وترتيبات التنفيذ الضرورية لتحقيق أهداف البرنامج.

زاي – المبررات الاقتصادية

35 - المستفيدون الرئيسيون من البرنامج هم الأسر الريفية المشاركة في محاور النشاط والمستفيدة المباشرة منها. وبافتراض أن متوسط عدد سكان القرية هو 150 أسرة وأن ثمة 200 قرية مرتبطة بمحاور النشاط المنشأة بدعم من البرنامج، يمكن القول إن عدد السكان المستفيدين مباشرة من البرنامج يبلغ نحو 000 30 أسـرة (نحو 000 200 نسمة). وبالنظر إلى ارتفاع نسبة تفشي الفقر في المنطقة (87.9%)، يمكن القول أيضا إن كل المستفيدين تقريباً دون خط الفقر.

36 - الأثر المرجح لمختلف عناصر الاستثمار على السكان المستهدفين هو كما يلي:

- يجب أن تُترجَم الأنشطة التجارية في محاور النشاط إلى ارتفاع أسعار بيع المنتجات بسبب كونها أفضل نوعية، وزيادة القيمة المضافة، وانخفاض تكاليف معاملة جلب المنتجات إلى السوق.
- ينبغي أن يؤدي تحسين الوصول المادي إلى تقليل تكاليف جمع المحاصيل وزيادة التنافس بين التجار والجامعين، مما يعطي مجالا لرفع الأسعار التي يقبضها المنتجون، لا سيما الموجودون منهم في مناطق أكثر عزلة.
- من شأن تطوير المؤسسات المالية الصغيرة أن يقلل الاعتماد على القروض غير النظامية ويساعد على تخفيض نسبة الفائدة التي يدفعها المنتجون.
- من شأن المشاريع الصغيرة أن تولد زيادة مباشرة في الدخل الصافي.

37 - إلى جانب الفوائد القابلة للقياس كمياً، سيكون للبرنامج أثر إيجابي على أسباب معيشة سكان الريف من حيث ما يلي:

- ستفتح الديناميكيات التجارية التي يولدها البرنامج فرصاً جديدة في الأسواق المحلية والدولية على السواء، مما يشجع على زيادة إنتاج السلع القابلة للتسويق وتنويع المنتجات، لإنتاج منتجات أعلى قيمة وأكثر قيمةً مضافةً على صعيد المنتجين؛
- من شأن تحسين الحكم المحلي وتعليم القراءة والكتابة أن يُيسِّرا تمكين فقراء الريف من تولّي شؤون تنميتهم بأنفسهم؛
- من شأن تعزيز منظمات المزارعين أن يؤدي إلى رفع مستويات المهارات وتحسين إدارة الإنتاج والتسويق، وكذلك زيادة القدرة على التفاوض مع المشغلين التجاريين؛
- من شأن تحسين قابلية الوصول أن يؤدي إلى سبل أفضل للوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛
- من شأن المشورة السليمة بيئياً وأنشطة وقاية التربة وترميمها أن تساعد على تخفيف الضغط على البيئة، التي تكون هشة جداً في المناطق التي يعيش فيها الفقراء.

38 - سيولِّد البرنامج أيضاً فوائد لوسطاء السوق، بخاصة المصدرين، ومن شأن هذا أن يولد اهتماماً إيجابياً لديهم لدعم البرنامج وإقامة شراكات مع أصحاب المزارع الصغيرة يكسب فيها الطرفان. وتشمل هذه الفوائد ما يلي:

- تحسين مراقبة جودة منتجات الصادرات نتيجةً لإمكانية إقامة اتصالات مباشرة مع مراكز الجمع؛ وهذا يُيَسِّرُ نقل متطلبات السوق الدولية إلى المنتجين؛
- إمكانية ضمان الحصول على الإمدادات من خلال ترتيبات تعاقدية مع مراكز الجمع؛
- إمكانية إنشاء مراكز تجهيز، بالمشاركة مع روابط المزارعين، بتكلفة استثمارية أقل مع ضمان إمدادات من المواد الخام لهذه المراكز؛
- إمكانية وضع ترتيبات مع مجموعات أصحاب المزارع الصغيرة لاستخدام مصادر خارجية تسهِّل تطوير أسواق متخصصة جديدة دون حاجة إلى استثمارات كبيرة على مستوى الإنتاج؛
- إمكانية تتبُّع المنتجات، وهو شرط مسبق ضروري للحصول على شهادات زراعة عضوية أو شهادات رقاع التجارة العادلة؛
- في الأجل الطويل، تحسين إمكانيات حصول زيادة مناسبة في توريد منتجات تصديرية ذات نوعية جيدة نتيجةً لإذكاء الاهتمام بمنتجات التصدير التي يولدها البرنامج على مستوى أصحاب المزارع الصغيرة.

حاء - المخاطر

39 - يمكن لخطورة قلة اهتمام القطاع التجاري أن تؤثر في نجاح البرنامج. وبينما أعربت أغلبية شركات تصدير المنتجات الزراعية عن تأييدها للبرنامج وحماسها للتعاون، لا يمكن إظهار هذا الاهتمام عملياً إلا بعد بداية البرنامج، حين ينبغي ترجمة النوايا إلى ارتباط ملموس. والحكومة حريصة على تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأعربت عن تأييد قوي للبرنامج. ومما يخفف المخاطر أيضاً مشاركة شركات التجارة الزراعية مشاركةً مباشرة في هياكل تخطيط البرنامج وتنسيقه.

40 - كل نشاط موجَّه نحو المحاصيل التصديرية يُخشى عليه من تقلُّبات الأسعار الدولية. وسوف يستمر البرنامج في المساهمة في تخفيف هذه الخطورة بتقييمها كجزء من عملية اختيار محور الشراكة، وتجنُّب المحاصيل التي هي عرضة لمضاربةٍ مفرطة (كما هو الحال الآن في الفانيلاّ)، وبإيلاء تركيز استراتيجي لدعم تنويع عناصر التشغيل الرئيسية على مستوى المنتج. وكونُ البرنامج سيبدأ في نقطة منخفضة على دورة معظم المنتجات التصديرية ويصعد منها سيقلل خطورة حدوث تدهور كبير في أسعار الصادرات.

41 - يُخشى أن ينظر المنتجون إلى اشتراكهم مع مراكز الوصول إلى السوق نظرة انتهازية ويقصِّروا عن احترام الالتزامات بتسويق منتجاتهم بطريقة منتظمة عن طريق المراكز. ويمكن تقليل هذه الخطورة إلى الحد الأدنى بواسطة دعم ذي قاعدة عريضة يقدم بموجب البرنامج لتوليد شعور على نطاق المجتمع المحلي بملكية أنشطة البرنامج وضمان أهميةِ وجَودةِ الاستثمارات المادية والخدمات التي تقدمها مراكز الوصول إلى السوق والمؤسسات المالية الصغيرة، إلخ.

طاء – الأثر البيئي

42 - آثار البرنامج البيئية السلبية قليلة جداً، وبناءً على ذلك صُنِّفَ في الفئة باء. وسيولى انتباه خاص لمقابلة الأثر السلبي المحتمل لتحسين الطرق. وستُجرى تقييمات للأثر البيئي وفقاً للوائح مالاغاشي التي جرى تحديثها بموجب البرنامج البيئي للبلد. وتقع مسؤولية ضمان دمج تدابير التخفيف في عمليتي التخطيط والتعاقد على كاهل وحدة إدارة البرنامج.

ياء – السمات الابتكارية

43 - النهج المقترح لتحسين سبل وصول صغار المنتجين إلى السوق بواسطة شراكات مع المشغِّلين التجاريين مجال جديد، إلى حد ما، لعمل الصندوق في تعاونه مع حكومة مدغشقر. فهو يعكس اعتراف الطرفين كليهما بأنه مجال هام للتدخل بغية تحسين دخل أصحاب المزارع الصغيرة وأمنهم الغذائي، ويبيِّن أن للحكومة دوراً هاماً تؤديه في تعزيز هذه الشراكات. والابتكار الرئيسي للبرنامج، فيما يتعلق بالبنى التحتية، هو نهجه الكلي إزاء النقل الريفي، الذي يدمج البنى التحتية ووسائط النقل والسلع والخدمات كلها معاً، وليس محدوداً بالإصلاح المادي للطرق أو ممرات المشاة.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

44 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية مدغشقر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

45 - وجمهورية مدغشقر مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

46 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

47 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

"**قرر:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرة ملايين ومائة وخمسين ألف (10 150 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أغسطس/آب 2043 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته."

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 11 ديسمبر/كانون الأول 2003)

1 - ستتيح حكومة جمهورية مدغشقر (الحكومة) حصيلة القرض لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية (الوزارة) وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية وإجراءاتها الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية لأغراض تنفيذ البرنامج.

2 - بالإضافة إلى حصيلة القرض، ستتيح الحكومة للوزارة، ولكل واحد من الأطراف في البرنامج، حسب الاقتضاء، أموالاً، وتسهيلات، وخدمات، وموارد أخرى لتنفيذ البرنامج كما هو مبيَّن في اتفاقية القرض. وفي فترة تنفيذ البرنامج، ستتيح الحكومة للوزارة أيضاً أموالاً النظيرة من مواردها هي نفسها، يبلغ مجموعها ما يعادل 600 225 5 دولار أمريكي، وفقاً لإجراءاتها الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية. وسيستخدم هذا المبلغ لتغطية تحمُّل الحكومة ضرائب ورسوم الواردات وضريبة القيمة المضافة وفقاً للإجراءات المعمول بها في جمهورية مدغشقر. ستودع الحكومة، كوديعة أولية من الأموال النظيرة في حساب البرنامج، مبلغاً بالفرنك الملاغاشي يساوي 000 25 دولار أمريكي لتغطية نفقات تنفيذ البرنامج في السنة الأولى. وبعد ذلك ستجمِّم الحكومة حساب البرنامج كل سنة مقدَّماً، بإيداع الأموال النظيرة فيه كما هو مبين في خطة العمل والميزانية السنوية. وسيُدرَج البرنامج في برنامج الاستثمار العام.

3 - بغية الحفاظ على الممارسات البيئية السليمة، ستتخذ الحكومة التدابير الضرورية للإبقاء على ممارسات الإدارة الملائمة للآفات في ظل المشروع. ولهذه الغاية، وتحقيقا لذلك، ستكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل المشروع أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، في الفترة 1996-1997، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

4 - سيقوم بتنفيذ نظام الرصد والتقييم مسؤولُ الرصد والتقييم، الذي سيعمل بتعاون وثيق مع جميع أصحاب المصلحة والأعضاء الآخرين في وحدة إدارة البرنامج. ويجب أن يكون هذا النظام على نحو يضمن معه: (i) رصد التقدم وأداء الأنشطة من قِبَلِ مختلف الجهات الفاعلة والمشغلين ومقدمي الخدمات المعنيين؛ (ii) تقييم علاقة استراتيجية التنفيذ بترتيبات التنسيق والرصد المحددة لمختلف عناصر البرنامج؛ (iii) تقدير مشاركة المستفيدين الفعلية في مختلف مراحل التنفيذ؛ (iv) أثر الأنشطة على الفئات المستهدفة. وستقدَّم بيانات الرصد والتقييم بحسب محور المشاركة، والفئة المستهدفة، وفي مجموعها.

(أ) سيكون الرصد الداخلي من مسؤولية وحدة إدارة البرنامج، وسيقدم على أساس مستمر؛ ويهدف إلى تتبُّع تنفيذ أنشطة البرنامج وأدائه ونتائجه. وسيقدم المستفيدون ومقدمو الخدمات المشاركون تقارير فصلية. ويتم رصد العمليات اليومية للبرنامج بواسطة اجتماعات أسبوعية لوحدة إدارة البرنامج واجتماعات شهرية

ملحق

مفتوحة للموظفين ومقدمي الخدمات الخارجيين. وسيعدُّ مسؤول الرصد والتقييم موجزات شهرية، وتقريراً تحليلياً فصلياً، وتقريراً سنوياً باعتبارها مدخلات في تقرير الأنشطة السنوية للبرنامج. وستبيِّن هذه التقارير أي اختلاف بين النتائج المخطط لها والنتائج التي تحققت فعلاً؛ وستشملُ التوضيحاتِ والتوصياتِ ذات الصلة.

(ب) ستشمل أنشطة التقييم تقييمات داخلية يقوم بها موظفو وحدة إدارة البرنامج، وكذلك تقييمات خارجية يكلف بها خبراء استشاريون وطنيون مؤهلون ومؤسسات استشارية وطنية. وستُجرى تقييمات خارجية بانتظام، وتكون في العادة دراسات مواضيعية محفوزة بالحاجة، أو دراسات استقصائية لعيِّنات مختارة. وتقدم كل وثائق التقييم الداخلي والخارجي إلى لجنة التنسيق الإقليمية وإلى الصندوق.

5 - ستعد وحدة إدارة البرنامج مسوَّدة دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية ودليل الرصد والتقييم في حدود إطار زمني معقول، على ألا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ تفعيل القرض. وستقدم وحدة إدارة البرنامج هذه المسودة إلى الوزارة للموافقة عليها. وبعد الموافقة سترسل الحكومة الدليلين الموافَق عليهما إلى الصندوق للتعليق والموافقة عليهما. وستعتمد الوزارة النص النهائي للدليلين بالصيغة التي وافق عليها الصندوق. وإذا لم يُبدِ الصندوق تعليقاً خلال ستين يوماً من تاريخ تلقّيه الدليلين يعتبر أنه وافق عليهما.

6 - سيتم تأمين موظفي البرنامج ضد المخاطر الصحية ومخاطر الحوادث وفقاً للممارسات الإلزامية ذات العلاقة السارية في جمهورية مدغشقر.

7 - سيتم تعيين موظفي البرنامج بدعوةٍ محلية إلى تقديم مقترحات تنشر في الصحف الوطنية، وتراعي الممارسة الراهنة للحكومة؛ ويكون التعيين بعقود محددة المدة قابلة للتجديد؛ ولن يُسمح في هذه العملية بأي نوع من أنواع التمييز. أما تعيين كبار المسؤولين في المشروع – مثل منسق لجنة إدارة البرنامج، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول العمليات، ومسؤول الرصد والتقييم – وأي قرار يُتَّخَذُ، حسبما يكون الحال، بإلغاء عقودهم سيُتَّخَذُ بالاتفاق مع الصندوق. وسيخضع موظفو البرنامج لتقييم أداء سنوي، ويمكن أن تُنهى عقودُهم بناء على نتائج عمليات التقييم هذه. وسيراعي تعيينُ موظفي الدعم وإدارتُهم الإجراءاتِ المعمولَ بها في جمهورية مدغشقر.

8 - ستنعكس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء ومشاركةُ المرأة في عملية اتخاذ القرارات بشأن أنشطة التنمية والتمويل الريفي في جميع مراحل إدارة البرنامج واتخاذ القرارات. ولضمان الإدماج التام للمرأة ستوضع معايير تضمن مشاركتها في اختيار المشاريع الصغيرة ذات الأولوية على الصعيد المحلي وضمان وصولها بصورة منهجية إلى ترتيبات التمويل بموجب البرنامج. وسيضمن كل طرف في البرنامج تمثيل النساء في أنشطة البرنامج وتلقّيهن للفوائد المستحَقة لهن.

9 - الشروط التالية شروط مسبقة ينبغي الوفاء بها قبل صرف مبالغ من حصيلة القرض:

(أ) أن تكون قد تمت موافقة الوزارة والصندوق حسب الأصول على خطة العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى؛

ملحق

(ب) أن يكون قد تم اختيار المسؤول الإداري والمالي وفقاً للإجراء المبيَّن في الفقرة 7 أعلاه.

10 - الشروط التالية شروط مسبقة يجب الوفاء بها قبل تفعيل القرض:

(أ) أن يكون قد تم تعيين منسق البرنامج وفقاً للإجراء المبيَّن في الفقرة 7 أعلاه؛

(ب) أن يكون قد تم إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية ولجنة التنسيق الإقليمية بقرار وزاري صادر عن الوزارة؛

(ج) أن يكون حساب البرنامج قد فتح وأودعت فيه الأموال النظيرة للسنة الأولى؛

(د) أن تكون الحكومة قد سلّمت الصندوق رأياً قانونياً مواتياً، صادراً عن السلطة المختصة في جمهورية مدغشقر، ومقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MADAGASCAR

Land area (km^2 thousand) 2001 1/	582
Total population (million) 2001 1/	15.98
Population density (people per km^2) 2001 1/	28
Local currency	Malagasy Franc (MGF)

GNI per capita (USD) 2001 1/	260
GDP per capita growth (annual %) 2001 1/	3
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	7
Exchange rate: USD 1 =	MGF 6 200

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	3.1
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	39
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	12
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	84
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	55
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	12.3
Poor as % of total rural population 1/	77.0
Total labour force (million) 2001 1/	7.56
Female labour force as % of total 2001 1/	45
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	103 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	33
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 977
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	49
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	33
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	47
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	42
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	14 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	31
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	107
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1 761
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	5
Forest area as % of total land area 2000 1/	20
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	31

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	4 604
Average annual rate of growth of GDP (%) 1/	
1981-1991	1.6
1991-2001	2.9
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	29
% industry	15
% manufacturing	12
% services	56
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	8
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	80
Gross domestic savings (as % of GDP)	12
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	940
Merchandise imports 2001 1/	1 164
Balance of merchandise trade	-224
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-34
after official transfers 2001 1/	-17
Foreign direct investment, net 2001 1/	n/a
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-2 a/
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	17 a/
Total external debt (USD million) 2001 1/	4 160
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	45
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	43
Lending interest rate (%) 2001 1/	25
Deposit interest rate (%) 2001 1/	12

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

PREVIOUS IFAD FINANCING IN MADAGASCAR

Project/Programme Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Approved Loan Amount in SDR	Disbursement (as % of approved amount)
Mangoky Agricultural Development Project	World Bank: IDA[1]	World Bank: IDA	HC[2]	26 Mar 79	06 Mar 80	31 Aug 86	L-I-11-MG	5 000 000	100%
Second Village Livestock and Rural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	30 Mar 82	08 Mar 83	31 Dec 88	L-I-91-MG	7 000 000	49%
Highlands Rice Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	21 Apr 83	21 Oct 83	31 Dec 89	L-I-119-MG	12 850 000	54%
Agricultural Development Programme in the Highlands	IFAD	UNOPS[3]	HC	29 Nov 88	08 Dec 89	31 Dec 96	L-I-231-MG	9 900 000	72%
Midwest Development Support Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Sep 91	02 Dec 92	31 Dec 99	L-I-286-MG	8 250 000	98%
Upper Mandrare Basin Development Project	IFAD	UNOPS	HC	12 Apr 95	29 Dec 95	31 Dec 01	L-I-376-MG L-S-45-MG	3 550 000 1 100 000	100% 100%
North-East Agricultural Improvement and Development Project	IFAD	UNOPS	HC	17 Apr 96	25 Nov 97	30 Jun 05	L-I-410-MG	8 050 000	69%
Second Environment Programme Support Project	World Bank : IDA	World Bank : IDA	HC	29 Apr 97	20 Mar 98	30 Jun 03	L-I-441-MG	5 650 000	100%
Upper Mandrare Basin Development Project – Phase II	IFAD	UNOPS	HC	07 Dec 00	07 Aug 01	31 Mar 09	L-I-548-MG	9 850 000	21%

[1] International Development Association (World Bank Group).
[2] Highly concessional.
[3] United Nations Office for Project Services.

a INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

CADRE LOGIQUE

Objectifs/résultats/ activité	Indicateurs	source de vérification	conditions critiques
Objectif de développement: Réduction de la pauvreté rurale par l'accroissement des revenus et l'amélioration des communautés de base à prendre en charge leur développement dans la Province de Toamasina)	Indice de pauvreté rurale	Enquêtes régionales de pauvreté	Stabilité politique et environnement des affaires favorable
Objectif général du programme: Accroissement et sécurisation durable des revenus des petits producteurs (grâce à un meilleur accès aux marchés) et amélioration de la base productive (sécurisation alimentaire et nutritionnelle	Enquêtes de revenus Enquêtes nutritionnelles Fréquentation des marchands ambulants dans la zone	Enquêtes suivi évaluation Idem Idem	Evolution non défavorable des cours des principaux produits exportés Absence de catastrophe naturelle exceptionnelle
Objectifs spécifiques 1- Amélioration de l'accès des producteurs aux marchés et de la valorisation des produits *(composante 1),* à travers: (a) la rationalisation des systèmes de collecte (b) le renforcement de la position de négociation des petits producteurs (c) l'amélioration de la qualité des produits et de développement de la transformation (d) le développement de partenariats durable entre producteurs groupés et opérateurs commerciaux (e) l'amélioration des conditions de transport (f) l'émergence de nouveaux acteurs	Evolution des quantités collectées et vendues Evolution de la valeur des produits commercialisés Evolution du rapport prix producteur/cours mondiaux (prix à la consommation Evolution des exportations de produits non traditionnels Evolution des quantités dans le cadre du partenariat Evolution du nombre de véhicules dans la zone	Statistiques douanières et portuaires Rapports d'activités (mercuriales) SIM suivi évaluation Nombre d'accords de partenariat signés	Capacité des opérateurs commerciaux à adopter des stratégies à long terme Politique nationale favorable au développement du secteur privé Capacité des paysans à adopter des stratégies à long terme
2- Intensification, accroissement et diversification, durables et positifs pour l'environnement, de la base productive, notamment des populations les plus vulnérables *(composante 2),* à travers: (a) l'amélioration de la gouvernance locale (b) le renforcement des organisations de producteurs (c) la fourniture d'un conseil agricole de qualité (d) un appui financier à l'investissement par les producteurs (e) la sécurisation foncière	Réduction du temps de parcours routier Evolution de la production, des rendements et de la diversité des Spéculations pour la population cible Nombre d'OP opérationnelles Nombre de micro projets satisfaisants après 3 ans d'activité	Suivi évaluation Rapports d'activité Rapports d'auto-évaluation Registre inventaire foncier	Disposition du GDM à procéder à des dotations foncières Potentialité des sites choisis pour la microfinance
3- L'accessibilité pérenne à des services financiers à travers : (a) Un accès aux services financiers	La présence à proximité de 25 points de		Solidarité dans le réseau des IMF

Objectifs/résultats/ activité	Indicateurs	source de vérification	conditions critiques
(b) une gamme variée de services d'épargne et de crédit (c) le financement d'activité productives agricoles (d) l'élimination des contraintes à l'offre de services financiers.	services Volume d'épargne et de crédit pour des produits spécifiques Pérennité des IMF	Suivi évaluation Rapports financiers et statistiques des IMF	
Composante 1: Appui au développement des pôles et aux partenariats commerciaux			
Résultat 1*:Existence de pôles d'activité viables et améliorant l'accès des producteurs au marché*	Nombre de pôles de partenariat créés		Volonté de développement des producteurs et opérateurs
• La part du prix FOB et de la valeur ajoutée revenant au producteur est augmentée	Rapport prix producteur/prix FOB Rapport prix FOB/ cours mondiaux pour chaque pôle	Rapport d'activité des pôles	
• La qualité des produits est améliorée et la décote de l'origine Madagascar réduite	Opinion des opérateurs Rapport prix FOB/cours mondiaux	Enquête Enquête	Cohésion des OP et volonté de travailler ensemble
• Les prix de vente du paddy à la récolte sont améliorés et le prix d'acquisition en soudure réduits	Evolution des prix locaux et des coûts d'approvisionnement en paddy et riz des ménages	Idem	
• Les unions locales de producteurs fonctionnent en tant qu'agents économiques viables et compétitifs	Evolution des quantités commercialisées Résultats d'exploitation et évolution de la gestion des pôles	Idem Suivi évaluation	Intérêt des opérateurs commerciaux pour des partenariats
• le coût et la pénibilité des transports sont réduits (vers le pôle et entre le pôle et le marché)	Nombre de contrats signés avec les opérateurs commerciaux	Rapport d'activité du programme	Système de contrôle de qualité performant
• les activités de première transformation en milieu rural sont développées	Evolution du coût des transports		
Résultat 2*: Renforcement des capacités des opérateurs commerciaux et des prestataires de services*	Nombre d'unités de transformation installées	suivi évaluation idem	
• la qualité des produits est améliorée et la décote de l'origine Madagascar réduite	Opinion des négociants		
• les producteurs sont mieux informés des cours et des opportunités du marché	Evolution du rapport prix FOB/cours mondiaux	idem	Suivi durable assuré du partenariat
• des labels de qualité et des partenariats opérateurs commerciaux/producteurs sont développés	Connaissance des prix FOB	Opérateurs commerciaux	Intérêt des opérateurs commerciaux

Objectifs/résultats/ activité	Indicateurs	source de vérification	conditions critiques
• de nouveaux créneaux/produits sont identifiés et exploités	CA sous label de qualité CA des opérations en partenariat	Opérateurs commerciaux	pour des partenariats at
• des activités non-agricoles sont développées	Evolution des exportations non traditionnelles des opérateurs partenaires		
Composante 2: Appui à la sécurisation, l'intensification et la diversification durables de la production			Durabilité de la sécurisation foncière
Résultat 1: Les capacités opérationnelles et la gouvernance des communes rurales, des fonkotony et des OP sont renforcées	Nombre d'inventaires fonciers élaborés et approuvés par les collectivités		Acceptation par le GDM de la dotation foncière aux FKT
• consensus et sécurisation du foncier au niveau des collectivités locales	Nombre de ruraux alphabétisés	Rapport d'activité ONG partenaires	
• les capacités de contrôle social sont améliorés grâce notamment à l'alphabétisation	Nombre de PDF élaborés et de PCD révisés	Rapport d'activité ONG partenaires PDF/PCD	
• les PDF sont élaborés et les PCD sont adaptés en conséquence	Nombre d'OP niveau de participation des groupes cibles dans les OP	Rapport d'activité ONG partenaires	
• les populations cibles sont organisées en OP opérationnelles	Qualité de l'entretien	Plan d'action des OP	
• les collectivités locales assurent l'entretien courant des infrastructures	montant du budget des CL affecté à l'entretien	Idem	
Résultat 2: *les revenus des producteurs sont sécurisés et accrus* • les activités et les cultures sont diversifiées		Suivi évaluation	Capacité des IMF partenaires à satisfaire les besoins financiers des populations cible
• les contraintes, foncières et techniques limitant l'accès des petits producteurs aux cultures de rente sont réduites	Composition du revenu moyen des populations cibles Sensibilité de ce revenu aux variations des cours mondiaux	Enquête suivi évaluation	
• le capital productif est entretenu et renouvelé	Superficies plantées par population cible Nombre de plants distribués	Idem Rapport d'activité conseil agricole	
Résultat 3: *la sécurité alimentaire et nutritionnelle est améliorée* • la productivité du paddy est accrue grâce au SRI/SRA et une meilleure maîtrise de l'eau	Superficie recépée, ou réhabilitée	Idem Idem	Contrôle de l'insécurité
• les aliments disponibles sont plus variés	Rendement moyen en riz		
• les besoins alimentaires des ménages bénéficiaires sont mieux assurés	Statistiques production agricole	Statistiques agricoles	

Objectifs/résultats/ activité	Indicateurs	source de vérification	conditions critiques
Résultat 4*: Les pratiques de protection de l'environnement sont adoptées par les producteurs (diminution des tavy, feux de brousse, déforestation)*	Enquêtes nutritionnelles Superficie DRS Fréquence feux de brousse	Idem Suivi évaluation Rapport activité du programme enquête suivi évaluation	
COMPOSANTE 3 : FINANCEMENT RURAL ▪ *Résultat : L'accessibilité pérenne à des services financiers offrant une gamme variée de services d'épargne et de crédit permettant la mise en place d'activités productives agricoles et non agricoles* ▪ La mise en place ou la consolidation de 25 points de services financiers de proximité, ▪ L'offre de produits variés d'épargne et de crédit répondant aux besoins des groupes cibles et de leurs organisations, ▪ L'accès à des crédits pour les populations les plus vulnérables, ▪ Le renforcement des capacités des groupes cibles à formuler des demandes et de gérer des crédits, ▪ La diminution des risques de crédit pour les IMF, ▪ Un renforcement des capacités des IMF à offrir des services en milieu rural, ▪ L'amélioration de l'efficience des IMF, ▪ Le renforcement des mécanismes d'appuis nationaux aux IMF.	Nombre de points de services Nb de crédit accordé Volume d'épargne Type de crédit accordé Volume de crédit aux plus vulnérables La qualité des demandes présentées Les résultats des activités entreprises avec le crédit Le niveau des impayés des IMF	Statistiques des IMF Le suivi par échantillon de crédits	Risque externe de crédit (climat, prix) Risque interne (comportement des bénéficiaires, maîtrise du crédit par les IMF)

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME

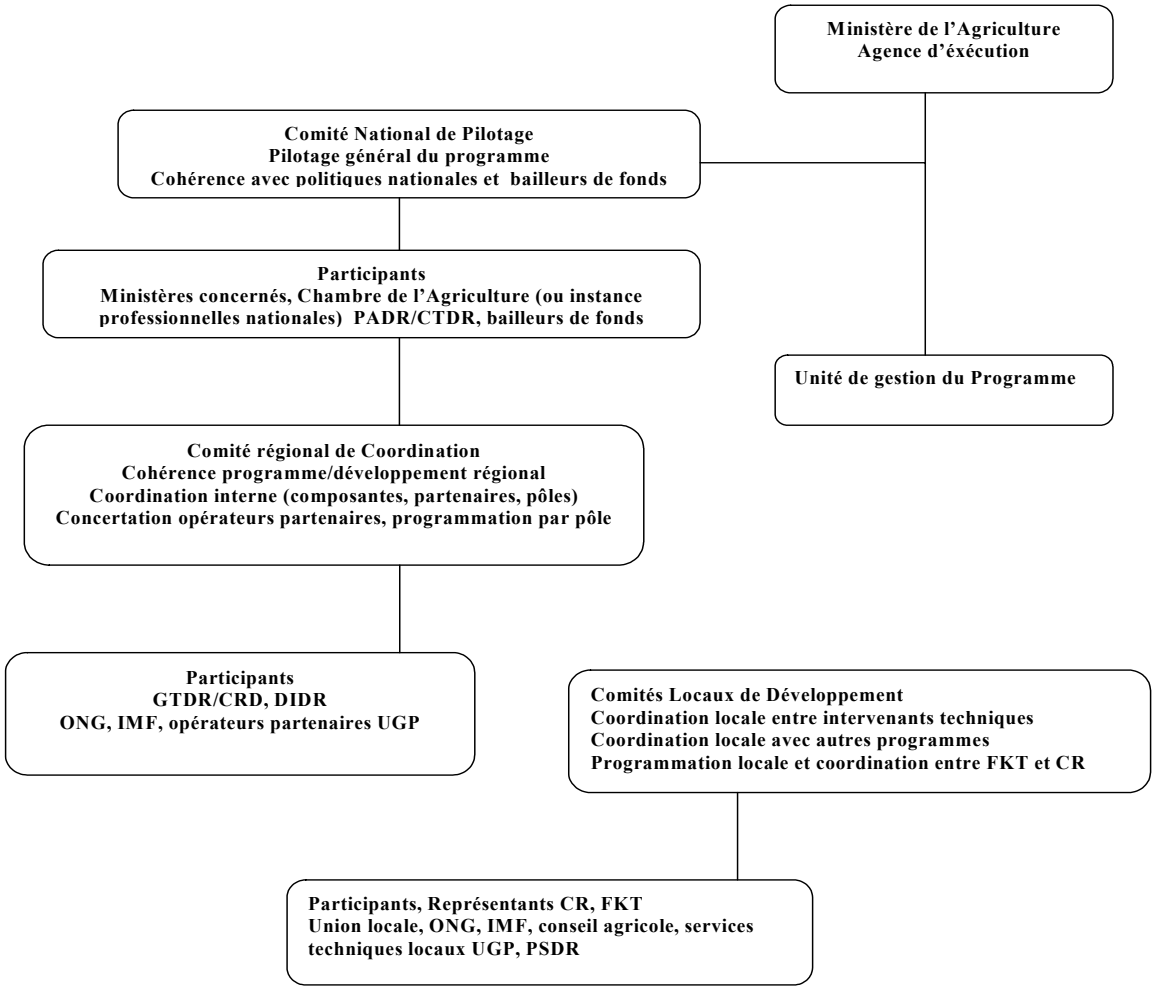

APPENDIX V

FLUX FINANCIER